مـــجـــلـــة دراســـات بيت الـــمـــقـــدس، 2022، 22(1): 85–104
DOI: 10.31456/beytulmakdis.1070864

# قراءة تحليلية لنتائج "مؤتمر وعد الآخرة–فلسطين بعد التحرير"

أحمد عبد القادر حسن قطناني،* أنس زاهر المصري**

**ملخص:** تهدف هذه الورقة العلمية إلى دراسة توصيات المؤتمر الاستراتيجي الاستشرافي لمرحلة ما بعد تحرير فلسطين، الذي أقيم في غزة في 30 أيلول 2021، والقيام من خلال المنهج الوصفي التحليلي بنقد هذه التوصيات نقداً علمياً يبين الإيجابيات والسلبيات. وقد ارتأى الباحثان –من أجل ضم الجهود العاملة لفلسطين وبيت المقدس بعضها إلى بعض– إلى وضع هذه التوصيات ومناقشتها وتحليلها. وقد خلص الباحثان إلى نتائج عديدة، أهمها أن توصيات هذا المؤتمر تعتبر "تجربة أولية" أو "مسودة أولى" بحاجة لمزيد من الدراسة والتحليل الدقيق والمتخصص، للخروج بخطط وتوصيات يمكن الاعتماد عليها في التخطيط لإدارة مرحلة التحرير.

**الكلمات المفتاحية:** بيت المقدس، تحرير فلسطين، وعد الآخرة، المستقبل.

**Analytical study of the results of "Palestine Post-Liberation" Conference**

**ABSTRACT:** *This paper aims to study and analyse the recommendations stemming from the forward-looking strategic conference for the post-liberation phase of Palestine held in Gaza on 30 September 2021. The paper through descriptive analytical approach, will constructively criticise these outcomes, showing the pros and cons. Both researchers decided - in order for the efforts for Palestine and Bayt al-Maqdis to complement each other- to put these recommendations forward in this conference through a detailed discussion and analyses. The researchers concluded with several outcomes, the most important of which is that the recommendations of this conference are considered a "first draft" or a "preliminary trial" that needs further study through careful and specialised analysis. What is needed thereafter is to come up with plans and recommendations that can be relied upon in the planning for the management of the liberation.*

**KEYWORDS:** *Bayt al-Maqdis, Liberation of Palestine, Final Promise, Future.*

## مقدّمة

فإن فلسطين شهدت في الآونة الأخيرة، وبخاصة بعد معركة سيف القدس، مجموعة من التغييرات والأحداث التي تشير إلى قرب تحرير المسجد الأقصى المبارك، وعودة بيت المقدس إلى الحاضنة العربية

* أستاذ مساعد في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية (USIM)/ ماليزيا، ahmadqatanany@usim.edu.my
** أستاذ مساعد كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة فلسطين التقنية (خضوري)/ فلسطين، anaszahir@ptuk.edu.ps

والإسلامية، مما يستلزم تكاتف الجهود للتهيئة النفسية والعملية لمرحلة ما بعد التحرير، والعمل على كافة المحاور السياسية والعسكرية والإعلامية والقانونية والميدانية للتهيئة لمرحلة التحرير وما يرافقها من تغيرات واختلالات وأحداث كبيرة، وكذلك مرحلة ما بعد التحرير وما تستلزمه من ضبط وسعي للاستقرار. وفي الوقت الذي يهرول فيه المطبعون نحو دولة الكيان الصهيوني ظنا منهم دوامها، يقيم المخلصون العاملون المؤتمرات والندوات لاستشراف مستقبل فلسطين وبيت المقدس والمسجد الأقصى بعد التحرير، ثقة منهم بقرب تحقيق الوعد.

وقد أقام ثلة من الأكاديميين والعلماء في غزة مؤتمراً استراتيجياً استشرافياً بعنوان: "مؤتمر وعد الآخرة – فلسطين بعد التحرير" هو الأول من نوعه، تناول مرحلة التحرير وما بعدها بالدراسة. وسعى هذا المؤتمر لوضع توصيات عملية لإدارة مرحلة تحرير فلسطين على كافة المستويات القانونية والسياسية والميدانية، واقترح البيان الختامي مجموعة من الخطوات العملية لضبط تلك المرحلة وإدارتها.

وقد ارتأى الباحثان من باب تكامل الجهود العاملة للقضية الفلسطينية وبيت المقدس وتضافرها، إشراك نتائج مؤتمر "وعد الآخرة" بورقة علمية تحليلية تطرح هذه التوصيات بالتفصيل والنقاش والتحليل، ليكون بمثابة الثمار المتعددة للغرس الواحد خلال "المؤتمر الأكاديمي الدولي الحادي والعشرون لدراسات بيت المقدس: مستقبل المسجد الأقصى المبارك"، استكمالاً لهذه الجهود ومساهمة في رسم مستقبل المسجد الأقصى المبارك. وقد قسمنا هذه الورقة إلى تمهيد تعريفي بالمؤتمر، وثلاثة مباحث تناولت بالتحليل والدراسة الجوانب الثلاثة السياسية والقانونية والاقتصادية، ثم الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات.

## التمهيد

نقدم في هذا التمهيد معلومات تعريفية عامة بالمؤتمر والمشاركين فيه والقائمين عليه. وسندرج ذلك في نقاط، ونعلق عليها إن احتاج الأمر إلى ذلك.

### أولاً: عنوان المؤتمر

*"المؤتمر الاستراتيجي الاستشرافي الأول في مجاله: مؤتمر وعد الآخرة–فلسطين بعد التحرير" .*

يبين هذا العنوان نقاطاً عديدة، وهي أن هذا المؤتمر استشراف لمرحلة تحرير فلسطين، ويبين كذلك أنه الأول في هذا المجال، وهذه النقطة وإن كان من أهدافها الافتخار بأنهم أول من طرح هذا الموضوع. لكن من زاوية أخرى فإن ذلك يبين بأن هذه الدراسات والأوراق عبارة عن أفكار تطرح لأول مرة، ولذلك فهي قابلة للنقاش والنقد والأخذ والرد، وكان يكفي في نظرنا من ناحية علمية منهجية تسميته

"المؤتمر الاستراتيجي الاستشرافي الأول – فلسطين بعد التحرير". وأما كلمة "في مجاله" فلا داعي لها، واستبعادها أفضل من أجل التفاؤل بمؤتمرات أخرى.

وأما تسميته بوعد الآخرة، فبالإضافة إلى ما ذكر من ضرورة جعل العنوان علمياً موضوعياً، فلا بد من الإشارة إلى أن جعل هذا الزمن الذي نحيا فيه هو ما يمثل وعد الآخرة، ففي ذلك استبعاد لآراء علماء معاصرين كبار–استثنينا القدماء حتى لا يقال بأنهم فسروا حسب زمانهم وهو مختلف عن زماننا– يرون أن الإفسادين قد انقضيا وأننا في مرحلة ﴿وإن عدتم عدنا﴾ مثل ابن عاشور[1] والشهيد سيد قطب[2] والدكتور يوسف القرضاوي.[3] واستثناء كذلك للرأي القائل بأن هذا الوعد ليس وعد الآخرة، وإنما هو بين يدي الساعة عند نزول المسيح عيسى عليه السلام ليقضي على الدجال.[4] أو رأي الدكتور طارق السويدان بأن ما نحن فيه هو الوعد الأول، وأن وعد الآخرة عندما يأتي المسيخ الدجال ومعه سبعون ألفا من يهود أصبهان،[5] فيقضي عليهم المسيح ابن مريم عليه السلام.[6]

وأيا ما كانت الآراء فالجزم بأنه وعد الآخرة وتسمية الهيئة والمؤتمر به بالرغم من أنها قضية خلافية لا يمكن الجزم بها إلا بعد انقضاء الأمر فيه نظر. وأما ما يمكن قوله من أننا أخذنا برأي بعض العلماء المعاصرين الكبار الذين يقولون بأنه وعد الآخرة،[7] فلهم ذلك على أن لا يجعلوا ذلك مسلّماً به من خلال العنوان البارز للمؤتمر، ثم إن ذلك لا داعي له أصلاً، فالكل يجب عليه أن يعمل من أجل تحرير فلسطين وبيت المقدس بغض النظر عن كونه وعداً أولاً أو ثانياً أو غير ذلك.

**ثانياً: محاور المؤتمر**

تناول المؤتمر محورين أساسيين هما كما تم ذكره في البيان الختامي: "المحور السيادي الذي ناقش القوانين والشرعية التمثيلية للشعب الفلسطيني، وكذلك الموقف الدولي المتوقع لحظة التحرير، فيما ناقش المحور الثاني اللاجئين وسيناريوهات العودة، وحصر المقدرات، والتداول النقدي".

**ثالثاً: هدف المؤتمر**

ذكر القائمون على المؤتمر أن هدفه هو وضع تصورات لأساليب العمل في المجالات المختلفة التي تناولتها محاور المؤتمر إبان تحرير فلسطين، تُضاف إلى ما أعدته هيئة وعد الآخرة من استراتيجيات منذ بدء عملها في عام 2014، وهي تصورات في مجملها ستوفر رؤية أوضح للقائمين على تحرير فلسطين؛[8] وهذا من الأمور الإيجابية، وهو التفكير بهذا العمق الاستراتيجي، وهذه النظرة المستقبلية.

**رابعاً: زمان المؤتمر ومكانه**

الخميس 23 صفر 1443هـ الموافق 30 سبتمبر 2021م في غزة.

**خامساً: القائمون عليه**

عقدته هيئة وعد الآخرة وهي برئاسة الدكتور كنعان عبيد، ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر هو الدكتور عصام عدوان، وبرعاية من يحيى السنوار رئيس حركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة. وهذه في نظرنا سلبية للمؤتمر، وهو أن يكون تحت رعاية فصيل معين أو شخصية معينة، فإن ذلك جعل المؤتمر حزبياً لا علمياً، وفصائلياً لا أكاديمياً.

لذلك كثرت عليه الانتقادات من خصومه السياسيين، وربما هذا ما دفع كثيرا من الخبراء والفصائل لعدم المشاركة في المؤتمر؛ ولا ندري هل تمت دعوتهم أصلاً أم لم تتم، ولا ندري كذلك لماذا تم حصر المؤتمر في غزة ولم يتم الإعلان عنه بوسائل الإعلام المختلفة بحيث ينتشر في أوساط الخبراء والعلماء والأكاديميين، ولم تعط الفرصة الكافية من الوقت للباحثين ليدلوا بأفكارهم ويشاركوا بأوراقهم.

**سادساً: المشاركون فيه**

شارك من الفصائل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وعدد من الشخصيات المستقلة، بالإضافة إلى ثلة من الأكاديميين مثل الدكتور سلمان أبو ستة، والدكتور أحمد عمر القاروط. وكان اللافت للنظر الحضور المسيحي ممثلا بالأب منويل مسلم، وهذه نقطة إيجابية تمثل الروح الوطنية والأخلاقية العالية لدى القائمين على المؤتمر من جهة، وللتأكيد على حفظ حقوقهم عند التحرير من جهة ثانية، وللتأكيد على ضرورة مشاركتهم في العمل من أجل تحرير أرضهم التي يعيشون عليها من جهة ثالثة، وموافقتهم على المشاركة يبين فاعليتهم ووطنيتهم وإن كانوا قلة قليلة.

ملاحظة: لم يتم نشر الأوراق العلمية في كتاب خاص بالمؤتمر، ولذلك كان اعتمادنا على ما تم الإعلان عنه من توصيات، وما تم نشره عبر اليوتيوب على قناة الدكتور عصام عدوان رئيس اللجنة التحضيرية.

## المبحث الأول: تحليل التوصيات التي تتعلق بالجانب السياسي

لقد كانت المحاور السياسية من أكثر ما تم طرحه في المؤتمر، وذلك لما للسياسة من أهمية في واقعنا المعاصر، سواء السياسة الدولية أو المحلية أو الشرعية، وسوف نقوم بتحليل تلك التوصيات مع نقدها إن وجدنا أنها تحتاج إلى نقد، وسوف نقسم المحاور إلى نقاط موضوعية لتكون الدراسة واضحة في كل نقطة من النقاط.

**أولا: هيئة تحرير فلسطين**

أهم توصية من توصيات المؤتمر هي هذه التوصية، لأنها على عاتقها تقع المسؤولية الكبرى لكل ما سوف يتم ذكره بعد ذلك، وهي المسؤولة المباشرة عن كل فعل سيتم من حين تشكيلها إلى قبيل التحرير وبعده. وإليكم النقاط التي تتعلق بهذه الهيئة كما جاءت في توصيات المؤتمر:[9]

1. الجهة السيادية المحتملة لقيادة التحرير هو تشكيل "هيئة تحرير فلسطين" من مجموع القوى الفلسطينية والعربية المتبنية لفكرة تحرير فلسطين، مدعومة بحلف من الدول الصديقة.
2. تحرير فلسطين مسئولية جماعية تقع على عاتق الأمة المسلمة كلها، يتقدمها الشعب الفلسطيني، ووجب وضع خطة توظِّف طاقات الأمة، وتوزِّع الأدوار على مكوناتها، كلٌ حسب قدراته.
3. تقود هيئة تحرير فلسطين أمانة عامة برئاسة مجلس قيادي تتحول عند تحرير فلسطين إلى مجلس تنفيذي برئاسة مجلس رئاسي مؤقت حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتشكيل حكومة جديدة.

هذه النقاط الثلاثة تحدثت عن الجهة التي ستقود فلسطين بعد التحرير، ووظيفتها ومهمتها في العمل على تحرير فلسطين، وماهية مجلسها وأعضائها.

تهدف هذه الفكرة إلى ضرورة تشكيل هيئة قيادية لدولة فلسطين ولشعب فلسطين، لأنه بدون ذلك سيؤول الوضع إلى فوضى عارمة، والجسم بدون رأس لا يمكن أن يعيش؛ وعدم وجود هيئة قيادية معروفة ومقبولة للشعب قبل التحرير سيؤدي إلى تأخر العمل بعد التحرير من أجل تشكيل تلك الهيئة، وهذا سيأخذ وقتاً كبيراً ربما يسبب نزاعاً وشقاقاً بين القوى والفصائل والشعب.

وقد ذكر صاحب هذه الورقة -كما ذكر على قناته في يوتيوب- بأن الذي دعاه إلى ذلك ما رآه من عدم فاعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم إجراء انتخابات فيها، ولأنها لا تضم أهم حركات المقاومة فيها، ولأنها حاليا قد نزعت منها فكرة تحرير فلسطين عملياً، وألغت الميثاق كذلك. فإذا ما تم العدول عن هذه الأمور فإن أولى من يقوم بهذه المسؤولية هي المنظمة، ومع ذلك فليس الهدف من الهيئة أن تكون بديلاً للمنظمة وإنما رافدا لها.[10]

وقد طرح من أجل تشكيل الهيئة ثلاثة اقتراحات، مع التأكيد على أن الاسم المقترح قابل للتغيير بناءً على ما يرتئيه أصحاب الشأن وأعضاؤها. فأما الاقتراح الأول فهو أن يقوم فصيل فلسطيني مثل الحركة الكبرى للمقاومة وهي حركة المقاومة الإسلامية حماس بقيادة هذه الهيئة، على أن تضم في جنباتها قوى المقاومة الفلسطينية الأخرى، مثل حركة الجهاد الإسلامي، والجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحركة الأحرار وغيرها. ولكنه ضعّف هذا الرأي لأنه لا يستطيع فصيل واحد في ظل هذه الظروف العالمية أن يقوم بالقيادة منفرداً ومنعزلاً. وأما الاقتراح الثاني فهو تشكيل الهيئة من قوى وأحزاب عربية وإسلامية

مؤمنة بقضية فلسطين وعاملة لتحريرها، وذلك لأن تحرير فلسطين واجب على جميع الأمة الإسلامية، ولأن المسجد الأقصى قبلة المسلمين جميعا، وليس للفلسطينيين وحدهم. وأما الاقتراح الثالث فهو تشكيل حلف من دول صديقة وداعمة لفلسطين وشعبها، تقوم بمهمة توفير الدعم المادي والعسكري والقانوني، فبالرغم من امتلاك المقاومة بعض الطائرات والصواريخ، لكنها تظل محدودة الأثر لأنها مصنعة يدوياً وبأدوات بسيطة، فمهمة تلك الدول يكون بتوفير السلاح والمال، ودعمها في المحافل الدولية. وركزت التوصية الثالثة على أن هذه الهيئة هي لتيسير وتسيير الأعمال إبان التحرير وبعده، إلى حين انتخاب وتشكيل حكومة ورئيس للشعب الفلسطيني. ومن الملاحظ أنه قد تم دمج وجمع الاقتراحات الثلاث في التوصية الأولى.

ويرى الباحثان أن هذه الفكرة مهمة وقيمة وضرورية، لأن الشعب الفلسطيني ما زال دون قيادة موحدة عاملة للتحرير، بل إن وجود السلطة الفلسطينية للأسف عامل تأخير في التحرير لما تقدمه للاحتلال من خدمات، ولإيمانها بطريق المفاوضات والتنسيق الأمني خيارين مقدسين للتعامل مع الكيان الصهيوني. وهذه النقطة لم يتطرق لحلها المؤتمر، وهي نقطة مهمة، فما مصير السلطة وحركتها التي تدعمها، وهل سيتم استثناؤها من الهيئة استثناءً كاملاً، وهل ستعترف الشعوب والأحزاب والدول بالهيئة وتتعامل معها في ظل استثناء حركة فتح وقيادتها، وقد سمعنا منهم انتقادات واسعة لمجرد عقد المؤتمر، فكيف بما نجم عنه. ونرى أن الحل مبدئياً يكمن برفع العتب والملام عن طريق دعوتهم لهذه الهيئة، ولكن ليس دعوة الكل ممن تلطخت أيديهم بالخيانة والتعذيب، أو ممن لا أمل بتغيير قناعتهم وأفكارهم المتنازلة والمستسلمة، وإنما دعوة البعض القريب والمتعاون والمتفهم ولن يعدموا من حركة فتح.

ومما يؤخذ على هذا المؤتمر أيضاً، أنه لم يكلف أحداً أو جهة ما ببدء بالعمل على تشكيل هذه الهيئة، أو يشير إلى ذلك إشارة، وهذا قد يؤدي إلى أن تبقى مجرد توصية نظرية لا ينبني عليها عمل. كما أنها لم تذكر من هم الذين سيكونون أعضاء فيها وتخصصاتهم، فينبغي أن تحوي بين جنباتها من جميع الخبرات والتخصصات. كما أنه يؤخذ عليها أنها ركزت على سيناريو واحد، ولم تأخذ بعين الاعتبار مرحلية التحرير، ولم تفكر بسيناريوهات أخرى؛ بمعنى أنه من المحتمل جداً أن يتم تحرير الضفة وغزة أولاً، ثم بعد ذلك بسنوات يتم تحرير باقي الأراضي التي احتلت عام 48، وقد يكون ذلك بجهاد ومقاومة، وقد يكون سلما وهدنة، كما طرح ذلك الرأي الشيخ الشهيد أحمد ياسين. فينبغي التفكير بكل السيناريوهات المحتملة، لأنه إن حدث ما لم يكن متوقعا قد يجعل الجهد المبذول يضيع هباءً منثوراً، أو على الأقل قد يجعل الأثر ضعيفاً.

وكذلك فإن التوصية هذه لم تتطرق إلى قضية مهمة، وهي أن الدول التي سماها صديقة، جلها إن لم يكن كلها، تدعم الفلسطينيين وترى أن من حقهم العيش بسلام واطمئنان، ولكن على حدود أراضي 67 وليس مع ضم أراضي 48، لأن كثيرا منهم حتى الدول العربية والإسلامية أو بعض دول أمريكا الجنوبية واللاتينية تؤمن بحق إسرائيل في الوجود، وتعترف بإسرائيل كدولة، وملزمين باتفاقيات دولية تمنعهم أو تحجزهم عن الدعم إذا تعدى الأمر حدود 67. وحتى الدول القليلة جدا التي ترى حق الفلسطينيين في أرضهم من النهر إلى البحر، فهي دول ضعيفة، حتى إنها تخشى من مجرد الإعلان عن ذلك، فكيف بالدعم المادي والعسكري والقانوني؟

**ثانياً: العلاقة بين دول الجوار والمجتمع الدولي**

تطرقت توصيات المؤتمر إلى العلاقة بين دول الجوار كمصر والأردن بعد التحرير، من خلال الترجيح بأن الحدود بين البلاد ستبقى كما هي، وبالتالي فستبقى الاتفاقات بين البلدين كذلك، وركزت على قضية الملاحة في خليج العقبة، و لم تنس قضية تقاسم المناطق الاقتصادية للبحر المتوسط مع اليونان. فقد ورد في توصيات المؤتمر:

> من الراجح أن دولة فلسطين سترث اتفاقيات ترسيم الحدود عن دولة إسرائيل الزائلة مع كل من مصر والأردن وكذلك اتفاقيات تقاسم المناطق الاقتصادية شرقي البحر الابيض المتوسط مع اليونان، وكذلك حق المرور والملاحة في خليج العقبة وهكذا. ويمكن ايجاد سبيل بالحكمة والدبلوماسية النشطة لضمان عدم الإضرار بأي من مصالح أحد سواء الدولة الخلف (فلسطين) أو الدول الأطراف الأخرى في المعاهدات الدولية.

ولا شك بأن الإشارة إلى مثل هذه القضايا من إيجابيات هذا المؤتمر، بحيث إنه تطرق لقضايا دقيقة وعميقة وليست القضايا الرئيسية فقط، كما إنه من المهم التفكير بالعلاقة مع دول الجوار بعد التحرير، خاصة مصر والأردن، ولكن التوصية نسيت التطرق إلى العلاقة بين سوريا ولبنان.

ونعيد مجدداً أن توصيات المؤتمر بنيت على سيناريو واحد، ونظرت إلى الأمور كما هي الآن، مع أن النظر لجميع السيناريوهات المحتملة يقلل من الأخطاء، ومن السيناريوهات في نظرنا غير التدرج في التحرير، احتمالية مشاركة الأردن أو سوريا مثلا في التحرير، وعندها فما المانع من عودة الحدود لتضم بلاد الشام، أو على الأقل كما كانت الأقاليم في الدولة العثمانية والتي كانت لا تفرق بين مدن أردنية أو فلسطينية أو سورية أو لبنانية. ومن العجيب أن يكون في مؤتمر علمي توصية يكون فيها النص: "ويمكن إيجاد سبيل بالحكمة والدبلوماسية.."، فهذا كلام عام وغير موضوعي، فلا نعرف ما الحكمة والدبلوماسية المقصودة، وهل هي ممكنة حقيقة، وما هي السبل لتطبيقها؟ وهل ستكون الأردن ومصر

كدول وأنظمة مع دولة فلسطين الجديدة أم لا؟ وغير ذلك من أسئلة. ومن توصيات المؤتمر التي تتعلق بالعلاقة مع الدول، ما ذكر في التوصية رقم 12:

> مخاطبة المجتمع الدولي والمحلي وشعوب العالم لتوضيح السياسة الخارجية لفلسطين القائمة على التعاون والاحترام المتبادل. وعقد أول لقاء سياسي دبلوماسي لسفراء وممثلي الدول لدى دولة فلسطين في القدس الشريف مدينة السلام مدينة الأحرار لتأكيد التزام دولة فلسطين الحرة بالالتزامات الدولية التي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم. وتوجيه رسائل إلى الأمم المتحدة وإلى سفارات الدول المختلفة وإلى ممثلي الديانات المختلفة في فلسطين.

وهذه المخاطبات والرسائل واللقاءات هدفها فيما نرى بعث رسالة تطمين إلى جميع الدول حتى لا يظنوا بأن هذه الدولة الجديدة ستخرج عن الاتفاقيات الدولية، وحتى لا يستعْدوا الدول على هذه الدولة الناشئة، خاصة تلك التي كانت تدعم الاحتلال، وهي من ناحية أخرى لإقامة علاقات صداقة مع الدول التي لم تتعاون في التحرير، وتوثيق العلاقات مع الدول الداعمة والصديقة والمؤيدة. ومما يلاحظ في هذه التوصية تحديد الاتفاقيات التي ستحترمها دولة فلسطين، وهي تلك الاتفاقيات التي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وأما الاتفاقيات الظالمة والقرارات المجحفة والتي كانت لصالح دولة الاحتلال فلا احترام لها وإن لم تتطرق التوصية لها.

ومن الضروري في هذا السياق النظر بعمق ودقة إلى التجربة الأفغانية لأخذ إيجابياتهم في الاعتبار، والابتعاد عن السلبيات التي قاموا بها، ومعرفة كيفية تعامل الدول الكبرى مع الدول الإسلامية الناشئة، وتعامل دول الجوار وشعوب المنطقة أيضاً، مع التأكيد على وجود اختلافات عديدة بين التجربتين، ولكن هناك أمور عديدة مشتركة ينبغي الالتفات إليها، كتلك التي في هذه التوصية.

**ثالثاً: العلاقة مع اليهود**

من التوصيات الأخلاقية الحكيمة التي خرج بها المؤتمر ما تحدثت به عن العلاقة مع اليهود. حيث أنها لم تجعلهم جميعا في سلة واحدة، بالرغم من المعاناة والمأساة التي عانى منها الشعب الفلسطيني، فقسمتهم إلى محاربين، ومسالمين، وهاربين ومن يمكن استيعابهم في الوطن، وهذه الفكرة انطلقت من نظرة الإسلام العظيمة وأخلاقه الكبيرة وإنسانيته العالية. تقول التوصية رقم 15:

> يجب التمييز في معاملة اليهود المستوطنين في أرض فلسطين، ما بين محارب يجب قتاله، وهارب يمكن تركه أو ملاحقته قضائياً على جرائم، أو مسالم مستسلم يمكن استيعابه أو إمهاله للمغادرة، وهي قضية تستحق إمعان النظر وتقديم الروح الإنسانية التي اتسم بها الإسلام دوماً.

فهؤلاء المحاربون يُقاتلون ويقتلون حتى لو تم أسرهم، وإن هربوا فيجب ملاحقتهم قضائياً، واعتبار قادتهم مجرمي حرب، وجنودهم معتدين؛ لأنهم تسببوا بقتل وسجن وتعذيب وتهجير الشعب الفلسطيني. يقول الدكتور يوسف القرضاوي:

> والذي أرجحه من استقراء النصوص، ورد بعضها إلى بعض: أن الأصل ما ذكره الحسن ومن وافقه أنه: لا يجوز قتل الأسير العادي ، وإنما يعامل وفق آية سورة محمد التي تحدد كيفية التعامل مع من شددنا وثاقهم من الأسرى (فإما منا بعد وإما فداء)، ولكن يستثنى من ذلك : من نسميهم في عصرنا "مجرمي الحرب" الذين كان لهم مع المسلمين ماض سيئ لا يمكن نسيانه ، مثل عقبة بن أبي معيط وابن خطل ويهود بني قريظة وأمثالهم ، فهؤلاء يجوز أن يحكم عليهم بالقتل جزاء ما اقترفت أيديهم من قبل . فهؤلاء يعاملون معاملة استثنائية، وتطبق عليهم آية سورة التوبة.[11]

وأما غير الجنود أو من لم يشارك في الحرب فهؤلاء قسمان –في نظرنا– فمن كان في شبابه من الجنود أو كان حاقداً أو لم يمنعه من المشاركة في الاعتداء إلا كبر سنه أو عدم انتظامه، فهؤلاء إن هربوا قبل القبض عليهم فقد نجوا، وإن لم يتمكنوا من الهرب قبل القبض عليهم فيجب عليهم دفع فدية أو ضريبة ليخرجوا من فلسطين أو يمكن أسرهم لمبادلتهم بعد ذلك. وأما من لم يثبت عليه أنه كان في يوم من الأيام ممن حارب أو شارك في الاعتداءات فيمكن تركه ليخرج دون فدية أو ضريبة أو تركه ليعيش في فلسطين مع دفع الجزية مقابل حمايته، وإن كان الظن غالباً أنهم لن يبقوا وأن عدد هؤلاء المسالمين قليلٌ جداً. وهناك صنف آخر لم يذكر في التوصية لأنه نادر الوجود ولكنه موجود، وهم الرافضون لممارسات دولة اليهود والمدافعون عن حق الشعب الفلسطيني فهؤلاء تترك لهم حرية الاختيار بين البقاء دون جزية أو الخروج لأي مكان ويساعدوا حتى يصلوا بأمان إلى أماكنهم.

ثم تطرقت توصية أخرى إلى فئة مهمة من اليهود، وهم العلماء والخبراء، وهي لفتة دقيقة، تقول التوصية رقم 16:

> الاحتفاظ باليهود العلماء والخبراء في مجالات الطب والهندسة والتكنولوجيا والصناعة المدنية والعسكرية لفترة وعدم تركهم يغادرون بالمعارف والعلوم والخبرات التي اكتسبوها وهم يقيمون على أرضنا ويأكلون من خيرنا ونحن ندفع ثمن ذلك كله من ذلنا وفقرنا ومرضنا وحرماننا وقتلنا وسجننا.

وهذه اللفتة جديرة بالانتباه لها، وإن كنا نظن أن اليهود فيما هو معهود عنهم سيخربون بيوتهم بأيديهم لئلا ينتفع منها المسلمون، وسوف يكون من أوائل أعمالهم تهريب هؤلاء الخبراء والعلماء. ولكن إن تم الإمساك بهم فيمكن الاحتفاظ بهم إلى حين أخذ الخبرة عنهم في مجالهم، وإن كنا نجزم بأننا سنجد في

الأمة العربية والمسلمة من العلماء والخبراء من يوازيهم أو يتفوق عليهم، ولكن ربما يكون المهم ليس معرفة الأسرار الخاصة بالعلم والمعرفة، وإنما بالمواقع والمخابئ وكلمات السر للأجهزة والآلات وغير ذلك مما لا يمكن معرفته إلا من خلالهم وبهم.

**رابعاً: قضية اللاجئين**

قضية اللاجئين الذين هجروا من أراضيهم من أهم القضايا التي يجب طرحها وحلها، لأنها أصل المشكلة وبدايتها، ولأنها أساس القضية وذروتها، ولا يمكن حل قضية فلسطين إلا بها. وهي مع ذلك أعقد المشكلات وأعوصها، لأسباب كثيرة، منها: أن عدد المهجرين تضاعف أضعافاً عديدة في خلال سنوات النكبة التي زادت عن السبعين، ولأنهم تشتتوا في بلاد كثيرة، ولأنهم أقاموا مصالحهم وحياتهم في بلاد المهجر، ولأن كبار السن الذين ولدوا هناك وحفظوا البلاد وعشقوها لم يبق منهم إلا القليل. ولأن كثيراً منهم أضاعوا عقودهم التي تشهد بامتلاك أراضيهم، ولأن الاحتلال أقام البيوت والمساكن والمنشآت والمدارس والجامعات فوق تلك الأراضي، وغير ذلك من مشكلات.

ولذلك تطرق المؤتمر إلى هذه القضية في نقاط عديدة، نناقش في هذا المبحث ما يتعلق بالجانب السياسي، ونرجئ ما يتعلق بالشأن القانوني والاقتصادي إلى جزء آخر، تقول التوصية رقم 17:

> يجب التدرُّج في إعادة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتنسيق مع الدول المضيفة للاجئين سابقاً، وفتح أماكن استيعاب مؤقتة قريبة من الحدود المحاذية لهم، يتم خلال هذه الفترة المؤقتة توثيقهم في السجل المدني وإصدار بطاقات هوية، وتطبيق قانون العودة بحقهم.

وفي توصية أخرى رقم 19:

> عمل دليل يشرح آلية العودة المنظمة لكل اللاجئين الراغبين في العودة، ومطالبة المجتمع الدولي الوقوف عند مسؤولياته والمساعدة في عودة اللاجئين وتنفيذ مشاريع لاستيعابهم في بلدانهم.

هذه المهمة وهي حل مشكلة اللاجئين منوطة بهيئة تحرير فلسطين إذا تم تشكيلها، ويجب تحديد وتفريغ لجنة خاصة تعنى بهذه القضية، ويمكن أن يكون أول عمل لها هو مناقشة كيفية عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها، مع الأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات المحتملة العديدة لكيفية تحرير فلسطين. أما فكرة فتح أماكن محاذية للحدود وقريبة منها فلا نرى لها وجاهة، لأنها ستؤدي إلى تكرار فكرة اللجوء مرة أخرى، كما أنها ستشكل ضغطا كبيرا سيسبب في طلب تسريع العودة قبل التنسيق لاستيعابهم في بلدانهم. وهذا قد يؤدي إلى خلل كبير قد يلغي إيجابية فكرة التدرج.

ومن الأسئلة التي ينبغي طرحها لئلا يتم الوقوع في مشاكل لا تحمد عقباها:

- لمن الأولوية في العودة، هل لمن هم داخل فلسطين سواء في أراضي48 أو في الضفة الغربية أوقطاع غزة أم لمن هم خارج فلسطين؟
- لمن ستكون الأولوية في حال وجد من معهم عقود تثبت ملكياتهم لكنهم لا يرغبون بالاستقرار في قراهم بسبب مصالحهم التي أنشأوها في بلدان المهجر، واخرين ليس عندهم عقود ولكنهم يرغبون بالاستقرار؟
- كيف سيتم التعامل مع من يؤكدون وجود أراضي لهم ولكنهم لا يملكون إثباتات؟
- كيف سيتم التعامل مع الأعداد الكبيرة للسكان في القرى الصغيرة والأماكن الضيقة؟
- كيف سيتم التعامل إذا تنصل المجتمع الدولي من مسؤولياته؟
- هل يمكن تعويض اللاجئين عن سنوات لجوئهم؟
- هل يمكن حل مشكلة الأعداد الكبيرة عن طريق بناء مجمعات سكنية وعمارات متعددة المرافق وعالية الطوابق؟
- ما هي المشاريع المقترحة لاستيعاب اللاجئين في بلداتهم الجديدة؟

**خامساً: العلاقة مع العملاء**

هذه النقطة من الإشارات العميقة التي خرج بها المؤتمر، وربما لم تكن تلفت الأنظار سابقاً، وهي خطر العملاء والجواسيس، وهذه التوصية افترضت أن أسماءهم وبياناتهم ستكون محفوظة في مقرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. فدعوا الأجهزة الأمنية الفلسطينية –على فرض تشكيلها من قبل هيئة تحرير فلسطين– أن يقوموا بالحصول على هذه المعلومات ودراستها ومن ثم البدء بالقبض والتحفظ عليهم، من أجل التحقيق معهم أولا، ثم حتى يحاكموا على خيانتهم في محاكم فلسطينية، أو تتم ملاحقتهم إن هربوا ويحاكموا في محاكم دولية، كل حسب جرمه وجريرته. تقول التوصية رقم 18:

> من اللحظات الأولى لانهيار "إسرائيل" يجب على الأجهزة الأمنية التابعة للحكم الانتقالي وضع يدها على بيانات عملاء الاحتلال في فلسطين والمنطقة والعالم وأسماء المجندين من اليهود وغير اليهود محلياً ودولياً مما يُعتبر كنزاً معلوماتياً عظيماً يجب ألا يضيع؛ حيث يمكننا بهذا الكنز تطهير فلسطين والوطن العربي والاسلامي من الحثالات المنافقين الذين عاثوا في الأرض فساداً. ويوفر معلومات هامة لملاحقة الفارين من المجرمين الذين أثخنوا في شعبنا.

**سادساً: حماية المنشآت والمقدرات**

هذه التوصية من أهم التوصيات التي قلما ينتبه لها، لأن الوضع في المراحل الأولى من أي نظام جديد يكون فيه فوضى وعدم انتظام، مما قد يسبب قيام بعض أصحاب النفوس الضعيفة، أو الفقراء، أو العملاء بهدف التخريب، أو ممن يظنون أن هذه المقدرات من حقهم الشخصي بسبب ما فقدوا طيلة السنوات الماضية بالاستيلاء عليها أو على بعضها. ففي هذه الحالة إن لم تحمَ تلك المنشآت والمؤسسات والمقدرات

فإنها ستخرب وتضيع وربما لا يتم الاستفادة منها مستقبلاً، ولذلك جاءت هذه التوصية بفكرة "فرق الحماة"، وقد فصلتهم عن فصائل المقاومة لانشغالهم في ذلك الوقت، وبينت وظيفتهم وكيفية تشكيلهم في التوصية رقم 20:

> عند نشوب معركة تحرير فلسطين سيكون المقاتلون الفلسطينيون في أشد انشغالهم عن تأمين مقدرات فلسطين، الأمر الذي يتطلب توفير أشخاص آخرين غير منخرطين في صُلب العملية القتالية، ولديهم القدرة البدنية والعقلية والتدريب المناسب، يتم تنظيمهم في لجان شعبية يمكن تسميتها "فِرَق الحُماة"، تضم رجالاً فوق الأربعين، ونساء، وفلسطينيين من داخل فلسطين وخارجها، تكون مهمتهم الرئيسة هي تأمين مقدرات البلاد وإحصائها، بتدريبهم ثم توزيعهم على مجموعات عمل، تتعرَّف كل مجموعة على المؤسسات والمقدرات التي سيكون من اختصاصها حمايتها وتسجيلها على تطبيق إلكتروني يصب في قاعدة بيانات مركزية، وفق منظومة إدارية تنسِّق مع القائد العسكري، وتبدأ تحضيراتها منذ الآن في قطاع غزة أولاً.

## المبحث الثاني: تحليل التوصيات التي تتعلق بالجانب القانوني

يستلزم وصول معركة التحرير إلى مراحلها النهائية ومع تحقق النصر الكامل على العدو –بإذن الله– إلى صدور إعلان قانوني للمرحلة الجديدة وتثبيت الوصول لهذه المرحلة بصيغة قانونية معترف بها محلياً ودولياً وهو ما يسمى "وثيقة الاستقلال". وقد بينت توصيات المؤتمر إلى أهمية إصدار هذه الوثيقة فور التحرير ونصت توصيات المؤتمر على أهمية: "أن تشتمل هذه الوثيقة على ما يلي:

1. التأكيد على الثوابت الفلسطينية وتحديدها.
2. التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية وعمقها العروبي والإسلامي والإقليمي والعالمي.
3. يشرف على إعداد وثيقة الاستقلال فريق متخصص في الجوانب السياسية والشرعية والقانونية والإعلامية لأنها ستكون وثيقة تاريخية بالمعنى القانوني والإنساني.
4. إضافة لتجهيز صيغة الإعلان الفلسطيني ببسط السيادة الفلسطينية على إقليم أراضي الـ48".

مع التأكيد على أن يبين في إعلان بسط السيادة الفلسطينية على مناطق الداخل الفلسطيني (48) تحديد الموقف القانوني والسياسي من الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة التي تشكل هذا الاقليم وتنظمه.

وينبغي التنبه إلى عدم حصر قضية القدس وفلسطين بالفلسطينيين فقط، بل ينبغي الإشارة إلى البُعد العربي والإسلامي لهذه القضية، والاعتراف بحق كل المسلمين والعرب الذين ساهموا في التحرير وتراكمت جهودهم وصولاً ليوم التحرير هذا، بشكل يحفظ لأهل فلسطين حقهم ولا يُغفل الجهود التراكية لأبناء الأمة جمعاء. ويلاحظ أن هذه التوصية القانونية وإن كانت لازمة لمرحلة ما بعد التحرير الكامل وتحقق

الاستقلال، إلا أن هذا التحرر الكبير لأرض فلسطين قد لا يحصل دفعة واحدة، وقد لا يتحقق بسط السيادة على جميع أرجاء فلسطين في مرحلة واحدة؛ لذا يؤكد الباحثان على ضرورة أن يتم دراسة الجوانب القانونية لحصول تحرير مرحلي لبعض أو أغلب المناطق الفلسطينية مع استمرار الاحتلال على مناطق أخرى.

فكما يتحدث القانونيون أن الاستقلال قد يحدث في إقليم أو منطقة معينة ويشكل ذلك الإقليم حكومة مستقلة عن حكومة الدول الأصل، ثم تتمتع هذه الدولة المستقلة حديثاً بالشخصية القانونية الدولية، وتفقد الدولة الأصل سيادتها على الإقليم الذي انشق عنها وأصبح دولة أخرى مستقلة بنظام التوارث الجزئي. وهذا يعني أن حلول الدولة المستقلة حديثاً محل الدولة الاستعمارية "الدولة السلف" يكون على الإقليم الذي حصل على الاستقلال.[12]

وستلغي وثيقة الاستقلال الفلسطينية هذه ما صدر من وثيقة استقلال للكيان الصيوني عندما احتل فلسطين عام 1948 وأعلن قيام ما تسمى "إسرائيل"، ويمكن أن تتشابه بعض محاور وثيقة الاستقلال الفلسطينية أو هذا الإعلان مع إعلان قيام "إسرائيل" حينها لتلغي كل ما تم إعلانه في ذلك الوقت.

فقد تم الإعلان عن وثيقة استقلال "إسرائيل" في الرابع عشر من أيار 1948 أمام أعضاء مجلس الدولة المؤقت برئاسة ديفيد لن غوريون ووقع على هذه الوثيقة 37 عضواً.[13]

ويمكن تقسيم وثيقة اعلان قيام "اسرائيل" حينها إلى أربعة أقسام:[14]

1. قسم يستعرض تاريخ الشعب اليهودي (وكفاحه من أجل تجديد وجوده السياسي والاعتراف الدولي بحقه).
2. قسم عملي يعلن عن إقامة دولة "اسرائيل".
3. المبادىء التي ستوجه دولة "اسرائيل".
4. توجه إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى السكان العرب في "اسرائيل" والدول العربية ويهود الشتات.

وبالإشارة إلى ما يسمى "وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني" الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، فقد جاءت هذه الوثيقة ضعيفة مجتزأة و لم تشتمل على محاور أو محددات، وإنما كانت أشبه بخطاب سياسي، كما أن هذه الوثيقة مثّلت أول اعتراف رسمي من منظمة التحرير الفلسطينية بدولة الاحتلال "إسرائيل" المقامة على حدود عام 1948.

أما فيما يتعلق بوثيقة الاستقلال التي يجب إصدارها حين التحرير فقد أشارت توصيات المؤتمر إلى بعض محاورها المقترحة، ويظل الأمر بحاجة إلى ضبط وصياغة قانونية أوضح وأكثر ضبطاً من المختصين في القوانين والعلاقات الدولية.

**ثانياً: القوانين والتشريعات المرحلية:**

يصاحب عادة سقوط الدول أو القوى الكبرى المسيطرة على الأرض ظهور فراغ قانوني إضافة لفوضى قانونية وميدانية على أرض الواقع، وهذا أحد المحاذير التي قد تقع بعد سقوط دولة الاحتلال الصهيوني أو فقدانها السيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض. لذا وجب ضبط القوانين والتشريعات المصاحبة لمرحلة التحرير أو المرحلة الانتقالية بعدها، منعاً لحدوث مثل هذه الفوضى أو تقليلاً لها بقدر المستطاع، ويُقترح أن يظل القانون الحالي هو السائد في تلك المرحلة الإنتقالية إلى حين صدور قانون جديد فالقانون لا يُلغى إلا بمثله.

وقد بينت توصيات المؤتمر بعض هذه الملامح كما يلي:

1. "يكون تسيير النظام القانوني الفلسطيني بعد التحرير مباشرة بنظام قانون أساس انتقالي للفترة الانتقالية يؤكد على العمل بالقوانين التي كانت سارية المفعول قبل إقامة الدولة المستقلة كل في مكان نفوذها المكاني".
2. "تنفذ هذه القوانين طالما أنّها لا تتنافى والمبادئ المشتملة عليها وثيقة إعلان دولة فلسطين أو تتعارض والقوانين التي سيتم سنها واقراها من الجهات المختصة بالتشريع في فلسطين في المرحلة الانتقالية أو ما بعد المرحلة الانتقالية لحين توحيد التشريعات في فلسطين".
3. " زوال الدول لا يعني زوال الآثار القانونية، والقانون لا يلغى ولا يعدل إلا بقانون آخر".

كما أوصت نتائج المؤتمر بتجهيز مجموعة قوانين تخص المفاصل الرئيسية للدولة ومرافقها مثل: "الحكومة الانتقالية، وجيش فلسطين، وقوانين القضاء والأمن، وقانون العودة، والمظالم، والنقد، والإدارات المحلية".

**ثالثاً: القانون الدولي والاتفاقيات الدولية**

نتيجة لترابط دول العالم بشكل مستمر ووجود مجموعة من القوانين والأعراف الدولية التي تضبط علاقة الدول ببعضها وتنظم هذه العلاقات ومجالاتها، كان لزاماً على الهيئة التي ستشرف على تحرير فلسطين وتتولى مسؤوليتها بعد التحرير أن تركز على إدارة العلاقات الدولية وبناء العلاقات والتحالفات الدولية بشكل يحقق مصلحة البلاد وأهلها ويحفظ للدولة مكانتها وسيادتها واستقلاليتها. لذلك أوصت نتائج المؤتمر فيما يخص هذه الجزئية بما يلي:

1. "اصدار إعلان للأمم المتحدة بأن فلسطين دولة خليفة لدولة الاحتلال وتتمتع بكافة الحقوق التي كانت تتمتع بها دولة الاحتلال، وفقا لأحكام اتفاقية فيينا الخاصة بخلافة الدول لعام 1978م".

2. "مصير الاتفاقيات الدولية الموقعة من طرف الاحتلال أو السلطة الفلسطينية يتعلق بإرادة دولة فلسطين حال التحرر، في ضوء أن الظروف التي كانت سائدة خلال فترة احتلال فلسطين ليست كالظروف التي بعدها، وهنا يمكن النظر إلى تلك الاتفاقيات من زاوية أخرى حال اتجهت إرادة الدولة إلى التحلل من تلك الالتزامات التي أنشأتها الاتفاقيات الدولية وهي قاعدة تغير الظروف التي نظمتها اتفاقية فينا لعام 1969 من قانون المعاهدات".

ويلاحظ أن مفهوم توارث الدول كما يقصد به زوال دولة نهائياً أو فنائها فإنه يتحقق كذلك في حالة انفصال جزء من إقليم الدولة، ليكون دولة مستقلة أو ينضم إلى دولة أخرى قائمة ويخضع لسيادتها، مع بقاء الدولة التي انفصل عنها قائمة، الأمر الذي يرتب انتقالاً في الحقـــوق والالتزامات التي كانت مترتبة على الدولة السلف إلى الدولة الخلف.[15] مع الانتباه إلى أهمية دراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي عقدتها السطلة الفلسطينية أو دولة الاحتلال ومعرفة إيجابياتها وسلبياتها لبناء موقف قانوني منها بناء على تقدير المصالح والمفاسد المترتبة عليها، وقد أوصى المؤتمر:

> بتشكيل لجنة خبراء قانونيين تعمل من الآن على دراسة كافة الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات التي انضمت لها دولة (إسرائيل) ورفع التوصيات بشأن كل واحدة منها وتحديد المعاهدات التي سيتم توريثها لدولة فلسطين باختيارها والأخرى التي لا يتم توريثها.

حيث أقرت اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام 1978 أحد المبادئ الحاكمة لخلافة الدول في المعاهدات باسم مبدأ الصحيفة البيضاء Clean Slate ووفقاً لهذا المبدأ، تشرع الدولة المستقلة حديثاً بحياة دولية خالية من الالتزامات التي تضمنتها المعاهدات التي أبرمتها الدولة السلف والمتعلقة بإقليم الدولة الخلف الجديدة.[16]

**رابعاً: ملكية الأراضي والعقارات**

تعتبر مسألة ملكية الأراضي المحررة وإدارتها من المسائل الشائكة والتي يدور حولها كثير من النقاش عند طرح مسألة ما بعد تحرير فلسطين، إذ أن ملكية بعض الأراضي ثابتة لأصحابها بمستندات ملكية (وكواشين). في حين أن بعضها لا يمكن إثباته بهذه الطرق؛ وفي الحالتين فإن هذه الأراضي قد استخدمت من قبل الاحتلال طوال هذه السنين وأقيم على بعض منها مشاريع حيوية ومنشآت حساسة لا يمكن إزالتها أو نقلها، كما أن بعضها أقيم عليه عقارات سكنية ومشاريع استثمارية. ولهذا كانت توصية المؤتمر في هذا الجانب أنه:

لا يمكن أن تزول الملكية للأرض عن أصحابها، بحيث يبقى القديم على قدمه كما تنص القاعدة الفقهية المشهورة، وعلى هذا يجب إعادة الأرض لأصحابها طالما أنه لم تقم عليها مصالح وإنشاءات ذات بعد استراتيجي، ويعوض أصحابها تعويضاً عادلاً، إما بالبدل النقدي أو البدل العقاري.

وفيما يتعلق بمسألة ملكية الأراضي والعقارات باعتبارها أحد القضايا الشائكة والتي سيظهر أثرها مباشرة فقد أوصت نتائج المؤتمر أن: "تعلن جهات التحرير عن سلسلة قوانين انتقالية تم تجهيزها مسبقاً، تبدأ بقانون الأراضي والعقارات الذي يمكّنها من كل أراضي وعقارات الدولة".

## المبحث الثالث: تحليل التوصيات التي تتعلق بالجانب المالي والاقتصادي

يتناول هذا المبحث حديثاً مختصراً عن بعض التصورات الأولية المتعلقة بالإدارة المالية والنقدية لفلسطين بعد التحرير من الاحتلال الصهيوني، فكما هو مقرر شرعاً وعرفاً أن المال هو قوام الحياة وأحد أبرز أساسيات قيامها وإدارتها. وكما يظهر في واقع حياة الدول والمجتمعات السياسية والاقتصادية أنّ المال وإدارته من أبرز عوامل استقرار الدول وروافد تطور المجتمعات وتنميتها، وأن العديد من التجاذبات والصراعات السياسية يتم حلها تارة أو تأجيجها أخرى بالأدوات والأسلحة المالية والاقتصادية.

لأجل كل ذلك كان لزاماً على من يسعى لرسم مستقبل فلسطين بعد التحرير أن يركز على الإدارة المالية والنقدية لها، خاصة مع السقوط المتوقع لعملة كيان الاحتلال "الشيكل الاسرائيلي" وما قد يستتبعه من فراغ نقدي وغياب لأبرز وسيلة نقد تبادلية في السوق الفلسطينية. وقد تناولت توصيتين من توصيات المؤتمر مسائل الإدارة المالية والنقدية وتشجيع الاستثمار، نعرضهما في الفقرتين التاليتين:

### أولاً: الإدارة المالية والعملة

نصت إحدى توصيات المؤتمر على ضرورة الاستعداد المالي والنقدي لمرحلة التحرير ومرحلة ما بعد التحرير من خلال تشكيل نواة أولية للإدارة المالية منذ هذا الوقت، فقد نصت توصيات المؤتمر على أنه:

> يجب العمل على تشكيل نواة للإدارة المالية تكون جاهزة لتولي أعمالها بشكل مباشر أثناء عملية التحرير. إن هذه المسألة جزء من إدارة عملية التحرير لما قد يكون من أثر سلبي لغياب هكذا منظومة على الأمن الاجتماعي جراء فقدان الثقة المجتمعية وغياب القاعدة النقدية المقبولة والمتفق عليها لتبادل المنافع محلياً والحصول على البضائع أجنبياً.

كما اقترحت التوصية أن يتم البحث عن بدائل معينة لإدارة النقد في تلك المرحلة من خلال عدة وسائل مقترحة، حيث نصت توصية المؤتمر على أنه:

يجب أن يحصل توزيع للجنيه الفلسطيني الجديد في وقت حاسم لمنع تدهور الأمور، ويجب إحلاله للاستخدام الداخلي منذ الآن ليعتاد الناس عليه. كما يمكن الاتفاق مع إحدى الدول العربية المجاور لإحلال عملتها بشكل مؤقت في الفترة الانتقالية. وبكل الأحوال يوصي المؤتمر الشعب الفلسطيني بعدم الاحتفاظ بالشيكل، وتحويل مدخراتهم إلى الذهب أو الدولار أو الدينار.

وبهذا يظهر أن توصيات المؤتمر تقترح بديلين رئيسين للنقد المتداول في السوق في تلك المرحلة:

1. الجنيه الفلسطيني: يلاحظ أن هذا المقترح وإن كان يعطي قدراً من الاستقلالية والثبات للنظام المالي والنقدي القائم، إلا أنه يتطلب جهداً كبيراً في عملية إصدار هذا الجنيه وتولي جهة سيادية عملية الإصدار والطباعة والسك والإشراف عليها، كما أن أحد أبرز صفات النقد تحقق شرط "القبول العام" وهو ما قد يصعب تحقيقه في هذا الاقتراح.[17]
2. استخدام عملة إحدى الدول المجاورة: مثل أن يتم استخدام الدينار الأردني أو الجنيه المصري، وهذا الاقتراح يسهل تطبيقه إذا تم التفاهم والتنسيق مع إحدى الدول المجاورة واعتماد عملتها في المرحلة الانتقالية خاصةً.

ومن الواضح أن الحديث عن استخدام الجنيه الفلسطيني كإسم وصفة رمزية، ولا يُقصد به الجنيه الفلسطيني السابق الذي كان يتم التعامل فيه في زمن الانتداب البريطاني، فقد كان ذلك الجنيه كما توضح المصادر يطبع في لندن ويصدر بفئات مختلفة أشكالها ونظام الكتابة عليها واحد تقريباً في جميع الفئات؛ فقد كتب على الجنيه الورقي الفلسطيني باللغات الثلاث (العربية، العبرية، الانجليزية) (إن ورق النقد نقد قانوني لدفع أي مبلغ كان)، وعلى الوجه الأول من جهة اليسار رسم قبة الصخرة؛ وبالمقابل على اليمين شكل دائري مزخرف من الجوانب، وعلى الوجه الخلفي للجنيه زخرفة فيها ثلاث دوائر، في الوسطى منها قلعة القدس وتحتها كتب بالإنكليزية (One Palestine pound) جنيه فلسطيني واحد.[18]

وإلى جانب هذين المقترحين هناك مقترحات أخرى يقدمها بعض الباحثين المشاركين في المؤتمر عبر مداخلات منشورة لهم عبر الشبكة العنكبوتية، إضافة لمقترحات أخرى يقدمها بعض الباحثين، وأبرز هذه المقترحات:

1. التعامل بالعملات الرقمية المشفرة مثل البتكوين والإيثريوم، لسهولة التعامل بها بعيداً عن الرقابة الدولية وسيطرة البنوك المركزية للدول.[19]
2. التعامل بسلة عملات مكونة من جملة من العملات المقبولة في الإقليم وذات القوة على المستوى الدولي.[20]
3. إصدار عملة وطنية يتولاها مجلس العملة وليس البنك المركزي: مجلس العملة هو سلطة نقدية ذات صلاحيات محدودة جداً وظيفته الرئيسة إصدار عملة محلية بغطاء من العملات الأجنبية، فإن مجلس العملة

يفترض أن يصدر عملته بشكل كامل من الاحتياطي الأجنبي من العملات بخلاف عمل المصرف المركزي، أي أنه لا يمكن لمجلس العملة أن يخلق النقود، ويكون سعر الصرف لعملته ثابتاً مقابل العملة الأجنبية، ويكون مجلس العملة جاهزاً لشراء وبيع عملته بسعر صرف ثابت وفي الوضع الأمثل، فإن العملة الركيزة هي بمثابة عملة الشريك التجاري الرئيسي.

ويحتفظ مجلس العملة بجزء معين من احتياطيه على شكل أوراق نقدية (من العملة الركيزة) وذلك لتلبية وسد طلب السوق المحلي من هذه الأوراق.[21]

**ثانياً: إدارة الموارد وتشجيع الاستثمار**

يظهر من التجارب التاريخية السابقة لانهيار الدول أو الانظمة وقيام دول أخرى مكانها، حاجة الدول الجديدة إلى جهود إعمار وإعادة إعمار وإنشاء بنى تحتية وطرق وجسور وشبكات نقل مما يتطلب جهوداً استثمارية ضخمة ومشاركة واسعة من الأفراد والدول في هذا المجال. وعمليات الإعمار وإنشاء البنى التحتية هذه قد تشكل فرصة لبعض الجهات الداعمة لفلسطين وتحررها وتقدم العون والمساندة لهذا الشعب وأبنائه إضافة لتحقيق الأرباح والمكاسب المادية لهذه الجهات، إلا أن عمليات الإعمار هذه قد تشكل مدخلاً لبعض الدول الاستعمارية ومحاولات فرض النفوذ والسيطرة على المفاصل الحساسة في هذه الدولة الناشئة بعد التحرير. لكل ما سبق يجب الانتباه لمسألة الإعمار ومشاريعها ومتابعتها بصورة تحقق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسيادية لمرحلة ما بعد التحرير. ولهذا طلبت توصيات المؤتمر أن يتم: "تشجيع أصحاب رؤوس الأموال من الفلسطينيين للمساهمة في عمليات الإسكان والتشغيل والاستثمار".

**الخاتمة**

وتشمل النتائج والتوصيات على ما يلي:

1- يعتبر "مؤتمر وعد الآخرة" والتوصيات الصادرة عنه، مبادرة متقدمة في التخطيط لتحرير فلسطين وبيت المقدس، فقد سعى المؤتمر لمحاولة رسم مستقبل هذه الأرض المباركة بعد التحرير.

2- هدف مؤتمر وعد الآخرة تقديم تصورات أولية عن مرحلة تحرير فلسطين ومرحلة ما بعد التحرير في الجوانب السياسية والقانونية والمالية، وقضايا اللاجئين وملكية الأراضي وإصدار العملة وغيرها من المسائل المحورية في تلك المرحلة.

3- اتسمت بعض التوصيات الصادرة عن المؤتمر بالوضوح والرصانة، في حين أن بعضها غلب عليه الصياغة العاطفية وغير الدقيقة.

4- توصيات هذا المؤتمر تعتبر "تجربة أولية" أو "مسودة أولى" بحاجة لمزيد من الدراسة والتحليل الأدق والمتخصص، للخروج بخطط وتوصيات يمكن الاعتماد عليها في التخطيط لإدارة مرحلة التحرير.

5- توجيه المزيد من الدراسة للمسائل القانونية والسياسية والمالية التي ناقشها المؤتمر، للخروج بتوصيات وخطط عمل واضحة في هذه الميادين.

6- عقد المزيد من المؤتمرات واللقاءات التشاوية للتدارس في إدارة مرحلة تحرير فلسطين وما بعد التحرير، وضرورة البناء على نتائج وتوصيات المؤتمرات السابقة، بحيث يأخذ اللاحق من السابق، بغض النظر عن الجهة المنظمة.

## الهوامش

[1] انظر: ابن عاشور، ***التحرير والتنوير***، تونس: الدار التونسية، 1984، ج16، ص29.

[2] انظر: سيد قطب، ***في ظلال القرآن***، دار الشروق، ج4 ص2214، يقول:"ولقد صدقت النبوءة ووقع الوعد، فسلط الله على بني إسرائيل من قهرهم أول مرة، ثم سلط عليهم من شردهم في الأرض، ودمر مملكتهم فيها تدميرا... ولا ينص القرآن على جنسية هؤلاء الذين سلطهم على بني إسرائيل، لأن النص عليها لا يزيد في العبرة شيئا. والعبرة هي المطلوبة هنا. وبيان سنة الله في الخلق هو المقصود. فأما إذا عاد بنو إسرائيل إلى فساد في الأرض فالجزاء حاضر والسنة ماضية: "وإن عدتم عدنا". ولقد عادوا إلى الإفساد فسلط الله عليهم المسلمين فأخرجوهم من الجزيرة كلها. ثم عادوا إلى الإفساد فسلط عليهم عبادا آخرين، حتى كان العصر الحديث فسلط عليهم "هتلر ولقد عادوا اليوم إلى الإفساد في صورة "إسرائيل" التي أذاقت العرب أصحاب الأرض الويلات. وليسلطن الله عليهم من يسومهم سوء العذاب، تصديقا لوعد الله القاطع، وفاقا لسنته التي لا تتخلف.. وإن غدا لناظره قريب".

[3] انظر في موقعه على الانترنت: مقال: آيات إفساد بني إسرائيل وتفسيرها. www.al-qaradawi.net/node/3598

[4] انظر بحث حسين راشد العمري، وعد الآخرة نزول المسيح عيسى عليه السلام لينهي طغيان اليهود وإفسادهم www.researchgate.net/publication/343976672

[5] مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ***صحيح مسلم***، بيروت: دار الكتب العلمية، حديث رقم 2944، ج4، ص 2266.

[6] انظر: مصطفى مسلم، ***معالم قرآنية في الصراع مع اليهود***، دمشق: دار القلم، ط2، 1999، ص210. وانظر كذلك : طارق السويدان، ***فلسطين: التاريخ المصور***، الكويت: شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، 2004، ص421-422.

[7] الشعراوي، ***تفسير الشعراوي***، القاهرة: مكتبة الأسرة، 1992، 14/8789؛ عبد الكريم الخطيب: ***التفسير القرآني للقرآن***، القاهرة: دار الفكر العربي، (بلا تاريخ)، 8 /455؛ صلاح عبد الفتاح الخالدي، **الشخصية اليهودية من خلال القرآن: تاريخ وسمات ومصير**، دمشق: دار القلم، ط1، 1998، ص341؛ بسام لحماد جرار، ***زوال إسرائيل 2022 نبوءة قرآنية أم صدف رقمية؟***، لبنان: مكتبة البقاع الحديثة، 1993، ص91.

[8] الموقع الالكتروني لوكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) https://safa.ps/p/312955، 23/9/2021؛

[9] أخذت توصيات المؤتمر من الموقع الإلكتروني لوكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) على الانترنت، وتم نشرالتوصيات كذلك في العديد من المواقع الإخبارية غيرها. 23/ 9/ 2021، https://safa.ps/p/313372.

[10] انظر: قناة الدكتور عصام عدوان على يوتيوب، 2021/10/7م، www.youtube.com/c/adwanissam

[11] هل يجوز قتل الأسرى؟ الموقع الإلكتروني للدكتور يوسف القرضاوي (al-qaradawi.net) تم نشره بتاريخ 2/ 9/ 2017.

[12] انظر: شريف عبد الحميد رمضان، ***الاستخلاف الدولي وأثره على المعاهدات الدولية***، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص62.

[13] انظر: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، وثيقة الاستقلال، تاريخ الاستفادة من الموقع 2021/11/24م، www.mfa.gov.il/mfaar/keydocuments/independencedeclaration

[14] انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، المصطلحات: وثيقة الاستقلال، تاريخ الاستفادة من الموقع 2021/11/25. . www.madarcenter.org

[15] انظر: علي سبتي بطي، ***التوارث الدولي في المعاهدات الدولية*** (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2015، ص 6.

[16] انظر: باقر عبد الكاظم علي القراوي، وطيبة جواد حمد المختار، ***ماهية مبدأ الصحيفة البيضاء في خلافة الدول في المعاهدات***، مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، عدد4، السنة التاسعة، 2017، ص180.

[17] انظر: جورج زيمل، ***فلسفة النقود***، ترجمة: عصام سليمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص80–85؛ طارق محمد الأعرج، ***اقتصاديات النقود والبنوك***، بدون ناشر وسنة نشر، ص11.

[18] انظر: النقود الفلسطينية عبر العصور، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) https://info.wafa.ps/ar_page

[19] راجع مداخلة الأستاذ أحمد عمر القاروط، الإدارة المالية والنقدية، مؤتمر وعد الآخرة، منشورة على الانترنت.

[20] المرجع السابق.

[21] انظر: السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أيلول/2000م، ص17–18.